

Distr.: General  
12 October 2012  
Arabic  
Original: English



مجلس حقوق الإنسان  
الدورة الحادية والعشرون  
البند ٦ من جدول الأعمال  
الاستعراض الدوري الشامل

## تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل\*

هولندا

إضافة

آراء بشأن الاستنتاجات و/أو التوصيات والالتزامات الطوعية  
والردود المقدمة من الدولة موضوع الاستعراض

\* لم تُحرر هذه الوثيقة رسمياً قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية في الأمم المتحدة.

رد مملكة هولندا<sup>(١)</sup>١-٩٨-<sup>(٢)</sup>لا تقبل التوصية<sup>(٣)</sup>.٢-٩٨-<sup>(٤)</sup>

انظر ١-٩٨-

٣-٩٨-<sup>(٥)</sup>

فيما يتعلق بالاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، انظر ١-٩٨- وفيما يتعلق باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، تقبل هولندا هذه التوصية<sup>(٦)</sup>.

٤-٩٨-<sup>(٧)</sup>

فيما يتعلق بالاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، انظر ١-٩٨- أما فيما يتعلق باتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٩، فإن الحكومة تنظر في تبعات التصديق الممكنة على التشريع القائم.

٥-٩٨-<sup>(٨)</sup>

فيما يتعلق باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، انظر ٣-٩٨- وفيما يتعلق بالبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ستنظر هولندا في الانضمام إليه بعد اتخاذ قرار التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وبالتالي فإن التصديق على البروتوكول الاختياري لهذه الاتفاقية سابق لأوانه في هذه المرحلة.

٦-٩٨-<sup>(٩)</sup>

انظر ٣-٩٨- و ٥-٩٨-

٧-٩٨-<sup>(١٠)</sup>

انظر ٥-٩٨-

٨-٩٨-<sup>(١١)</sup>

انظر ٥-٩٨-

٩٨-٩-١٢)

فيما يتعلق بالتصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري الملحق بها، انظر ٩٨-٣- و ٩٨-٥- أما فيما يتعلق بالبروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فإن حكومة هولندا تنظر في تبعات التصديق الممكنة على التشريع القائم.

٩٨-١٠-١٣)

انظر ٩٨-٣- و ٩٨-٥-

٩٨-١١-١٤)

انظر ٩٨-٣-

٩٨-١٢-١٥)

لا تقبل التوصية. لا تزال الحجج المتعلقة بإبداء هذه التحفظات قائمة.

٩٨-١٣-١٦)

انظر ٩٨-١٢-

٩٨-١٤-١٧)

انظر ٩٨-١٢-

٩٨-١٥-١٨)

انظر ٩٨-٩-

٩٨-١٦-١٩)

تقبل التوصية. يُنظر حالياً في مسألة التصديق<sup>(٢٠)</sup>.

٩٨-١٧-٢١)

تقبل التوصية<sup>(٢١)</sup>.

٩٨-١٨-٢٣)

لقد مُنِع العنف في إطار تنشئة الأبوين لأطفالهما رسمياً في هولندا منذ عدة سنوات<sup>(٢٤)</sup>. ويمنع القانون العقاب البدني في أوروبا في المدارس، ويُتوقع سن تشريع يوسع نطاق هذا المنع داخل الأسرة في عام ٢٠١٢. وفي كوراساو، عدّل القانون المدني ليعرّف دور الأبوين بصفتهم راعيين ومربيين، ويحظر عليهما العنف العاطفي أو البدني أو أي شكل من أشكال المعاملة المهينة في إطار تربية أطفالهم. وينطبق ذلك

على سانت مارتين منذ اعتماد القانون الوطني المتعلق بالسلطة الأبوية في عام ٢٠١١ الذي عدّل القانون المدني.

٩٨-١٩-٢٥)

تنظر الحكومة الهولندية حالياً في التشريعات والممارسات الهولندية القائمة ذات الصلة بالاتفاقية الأوروبية المتعلقة بالمركز القانوني للعمال المهاجرين.

٩٨-٢٠-٢٦)

ألغي في عام ٢٠٠٨ تحويل القانون إصدار حكم على أطفال بالسجن المؤبد (لم يلجأ إلى هذا الأمر عملياً إطلاقاً).

٩٨-٢١-٢٧)

تقبل التوصية<sup>(٢٨)</sup>.

٩٨-٢٢-٢٩)

تقبل التوصية. انظر ٩٨-٢١-

٩٨-٢٣-٣٠)

تقبل التوصية. انظر ٩٨-٢١-

٩٨-٢٤-٣١)

تقبل التوصية. انظر ٩٨-٢١-<sup>(٣٢)</sup>

٩٨-٢٥-٣٣)

تقبل التوصية<sup>(٣٤)</sup>.

٩٨-٢٦-٣٥)

تقبل التوصية<sup>(٣٦)</sup>.

٩٨-٢٧-٣٧)

تقبل التوصية<sup>(٣٨)</sup>.

٩٨-٢٨-٣٩)

انظر ٩٨-٢٧-

٩٨-٢٩-٤٠)

انظر ٩٨-٢٧-

٣٠-٩٨- (٤١)

انظر ٩٨-٢٧-

٣١-٩٨- (٤٢)

تقبل التوصية.

٣٢-٩٨- (٤٣)

تقبل التوصية.

٣٣-٩٨- (٤٤)

لا تقبل التوصية. لقد اخترنا طريقة عملية لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة العالمي للتعريف في مجال حقوق الإنسان، بالاستناد إلى الوضع الحالي عن طريق نهج قائم على التشاور مع المستفيدين يولي العناية لحقوق الإنسان ويحترم حرية التعليم. أما من الناحية العملية، فإننا ننفذ البرنامج العالمي بالفعل.

٣٤-٩٨- (٤٥)

مملكة هولندا، وهي تتألف من أربعة بلدان، طرف في المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان الرئيسية. وتغطي الدساتير والتشريعات الوطنية في البلدان الأربعة أكثرية أحكام هذه المعاهدات إن لم يكن جميعها.

٣٥-٩٨- (٤٦)

تقبل التوصية.

٣٦-٩٨- (٤٧)

تتسق التوصية مع السياسة القائمة. تتوافر إحصاءات شاملة عن الجرائم والجنايات المرتكبة بدافع التمييز<sup>(٤٨)</sup>.

٣٧-٩٨- (٤٩)

وجّهت هولندا دعوة دائمة إلى جميع المقررين الخاصين.

٣٨-٩٨- (٥٠)

القانون في هولندا يحمي كل الناس من التمييز. وعندما تتعرض حقوق فرد ما للانتهاك، تتاح له إمكانية الاحتكام إلى القضاء. وبالإضافة إلى ذلك تُنفذ سياسات نشطة لمنع التمييز<sup>(٥١)</sup>.

٣٩-٩٨-<sup>(٥٢)</sup>

تقبل التوصية. انظر ٣٨-٩٨-

٤٠-٩٨-<sup>(٥٣)</sup>

تقبل التوصية. انظر ٣٨-٩٨-

٤١-٩٨-<sup>(٥٤)</sup>

انظر ٣٨-٩٨-

٤٢-٩٨-<sup>(٥٥)</sup>

فيما يتعلق برصد العنصرية، انظر ٣٦-٩٨- والجزء سابعاً - ألف من التقرير الوطني. وفيما يتعلق بالتحقيق في التحريض على أعمال الكراهية والتعصب والعنصرية وكراهية الأجانب ومقاضاتها والمعاقبة عليها، انظر ٣٨-٩٨- والجزء سابعاً - ألف من التقرير الوطني.

٤٣-٩٨-<sup>(٥٦)</sup>

يحظر القانون الهولندي التمييز. ولا يوجد أي تشريع تمييزي. انظر الجزء سابعاً - ألف من التقرير الوطني.

٤٤-٩٨-<sup>(٥٧)</sup>

تقبل التوصية<sup>(٥٨)</sup>.

٤٥-٩٨-<sup>(٥٩)</sup>

تقبل التوصية القاضية بمكافحة التمييز على شبكة الإنترنت. وتمثل مكافحة خطاب الكراهية على شبكة الإنترنت جزءاً من سياستنا لمكافحة التمييز والعنصرية. انظر ٣٨-٩٨-<sup>(٦٠)</sup>. وفيما يتعلق بالخطاب العنصري الصادر عن الأحزاب السياسية، انظر الفقرة ٥٠ من الجزء سابعاً - ألف والفقرة ١٢٠ من الجزء الثالث عشر من التقرير الوطني.

٤٦-٩٨-<sup>(٦١)</sup>

تقبل التوصية<sup>(٦٢)</sup>.

٤٧-٩٨-<sup>(٦٣)</sup>

انظر ٣٨-٩٨- والجزء السابع - ألف من التقرير الوطني.

٤٨-٩٨-<sup>(٦٤)</sup>

انظر ٣٨-٩٨- والجزء السابع - ألف من التقرير الوطني.

٩٨-٤٩-(٦٥)

تقبل التوصية. انظر ٩٨-٣٨ والجزء السابع - ألف من التقرير الوطني.

٩٨-٥٠-(٦٦)

انظر ٩٨-٣٨ والجزء السابع - ألف من التقرير الوطني.

٩٨-٥١-(٦٧)

انظر ٩٨-٣٨ والفقرة ٤٢ من الجزء السابع - ألف من التقرير الوطني.

٩٨-٥٢-(٦٨)

لا تقبل التوصية. فقد حوكم السيد فيلدرز أمام محكمة المنطقة القضائية لأمستردام بتهمة التحريض على كراهية مجموعة من السكان وسبها. وبعد أن نظرت المحكمة في تفاصيل التهم، قررت إخلاء سبيله (قرار محكمة المنطقة القضائية لأمستردام المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١١). ورأت المحكمة أنه ينبغي للسيد فيلدرز بصفته رجل سياسة ونائباً في البرلمان أن يتمتع بقدر من حرية التعبير عن آرائه. ولم يقرر المدعي العام ولا السيد فيلدرز الطعن في هذا الحكم. وبالتالي انتهت الإجراءات الجنائية. فضلاً عن ذلك، رأى النائب العام في المحكمة العليا هولندا أنه لا توجد أسس قانونية لتقديم القضية إلى المحكمة العليا في إطار طعن استثنائي (لن يكون له أي أثر على جوهر القضية).

٩٨-٥٣-(٦٩)

انظر ٩٨-٣٨ والجزء السابع - ألف من التقرير الوطني.

٩٨-٥٤-(٧٠)

انظر ٩٨-٣٦ والجزء السابع - ألف من التقرير الوطني.

٩٨-٥٥-(٧١)

تقبل التوصية. انظر ٩٨-٣٨ -

٩٨-٥٦-(٧٢)

تقبل التوصية<sup>(٧٣)</sup>.

٩٨-٥٧-(٧٤)

ترفض حكومة هولندا من حيث المبدأ اللجوء إلى التمييز الإثني لأغراض التحقيقات الجنائية<sup>(٧٥)</sup>.

٥٨-٩٨-<sup>(٧٦)</sup>

تقبل التوصية. انظر ٣٨-٩٨ والفقرة ٤٢ من الجزء السابع - ألف من التقرير الوطني.

٥٩-٩٨-<sup>(٧٧)</sup>

تقبل التوصية. انظر ٣٨-٩٨ والجزء السابع - ألف، الفقرة ٤٢ من التقرير الوطني.

٦٠-٩٨-<sup>(٧٨)</sup>

انظر ٣٨-٩٨

٦١-٩٨-<sup>(٧٩)</sup>

انظر ٣٨-٩٨ و٤٥-٩٨

٦٢-٩٨-<sup>(٨٠)</sup>

انظر ٣٨-٩٨ والجزء السابع - جيم والجزء الثامن من التقرير الوطني<sup>(٨١)</sup>.

٦٣-٩٨-<sup>(٨٢)</sup>

انظر ٤٥-٩٨ والفقرة ٥٠ من الجزء السابع - ألف من التقرير الوطني<sup>(٨٣)</sup>.

٦٤-٩٨-<sup>(٨٤)</sup>

تحرص هولندا على تلبية احتياجات كل فرد، بغض النظر عن أصله أو دينه أو معتقداته، من الخدمات العادية في مجالات التعليم والعمالة والرعاية الصحية. ولكي يكفل المهاجرون أعمال حقوقهم بصورة فعالة، يجب عليهم أن يستثمروا جهودهم في تهيئة مستقبلهم وأن يجيدوا اللغة الهولندية. انظر ٣٨-٩٨ والجزء السابع - جيم من التقرير الوطني.

٦٥-٩٨-<sup>(٨٥)</sup>

تقبل التوصية. انظر ٣٨-٩٨

٦٦-٩٨-<sup>(٨٦)</sup>

يجب على الأحزاب السياسية أن تحترم القانون الذي يعرف الخطاب العنصري بصفته جريمة جنائية. ولا توجد في مملكة هولندا أي أحكام للرقابة الوقائية أو الاحتياطية على الأحزاب السياسية أو الرقابة على آرائها أو على تصريحاتها العلنية. انظر ٤٥-٩٨ و٦٣-٩٨.

٦٧-٩٨-<sup>(٨٧)</sup>

تقبل التوصية. انظر ٣٨-٩٨ والجزء السابع من التقرير الوطني.



٦٨-٩٨-<sup>(٨٨)</sup>

تقبل التوصية. يجري تقييم القانون المتعلق بمناهضة التمييز في مجال تقديم الخدمات البلدية.

٦٩-٩٨-<sup>(٨٩)</sup>

انظر ٣٨-٩٨ والفقرة ٤٢ من الجزء السابع - ألف من التقرير الوطني.

٧٠-٩٨-<sup>(٩٠)</sup>

تقبل التوصية. انظر ٣٨-٩٨ و ٤٥-٩٨ و الجزء السابع - ألف من التقرير الوطني.

٧١-٩٨-<sup>(٩١)</sup>

تسهم هولندا بنشاط في تنفيذ التوصيات التي تقدمت بها المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة<sup>(٩٢)</sup>.

٧٢-٩٨-<sup>(٩٣)</sup>

فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة انظر ٧١-٩٨- تحتل هولندا مرتبة جيّدة فيما يتعلق بعدد الأشخاص الذين قد يتعرضون للفقر والاستبعاد الاجتماعي. وتزعم الحكومة استخدام التدابير والصكوك القائمة لإدماج عدد أكبر من الأشخاص في المجتمع عن طريق الحد من عدد الأسر المعيشية العاطلة عن العمل.

٧٣-٩٨-<sup>(٩٤)</sup>

تعتبر الظروف السائدة في السجون الهولندية مُرضية. ولا يُعدّ الاكتظاظ مشكلة. وبإمكان السجناء أن يقدموا شكاوى ضدّ إساءة المعاملة المزعومة إلى لجنة إشراف مستقلة تابعة لكل مركز احتجاز. وبموجب الفصل ٤٧ من القانون المتعلق بمؤسسات الاحتجاز، يحق للسجين أن يشارك في العمل المتاح في مؤسسة الاحتجاز<sup>(٩٥)</sup>. ومن مهام مديري السجون الحرص على توفير العمل للسجناء. ويجب على الجناة المدانين أن يشاركوا في ذلك العمل الذي ترى الحكومة الهولندية أنه يشكل جزءاً من نظام الحياة الطبيعية للسجناء وفرصة لإعدادهم لإعادة إدماجهم بنجاح في المجتمع بعد إنهاء محكومياتهم. وينطبق القانون المتعلق بظروف العمل لعام ١٩٩٨ ومرسوم ظروف العمل، اللذان يضعان القواعد التي تنظم ظروف العمل، في جميع مواقع العمل في هولندا على العمل المضطلع به في السجون. وعلاوة على ذلك فإن مرسوم ظروف العمل يحدد القواعد الخاصة بمؤسسات الاحتجاز. ويحق للسجناء رفض القيام بعمل ما على أساس سوء الظروف المحيطة به.

٩٨-٧٤-(٩٦)

تقبل التوصية<sup>(٩٧)</sup>.

٩٨-٧٥-(٩٨)

انظر ٩٨-١٨-

٩٨-٧٦-(٩٩)

تقبل التوصية.

٩٨-٧٧-(١٠٠)

لهولندا تشريعات مستحدثة بشأن مكافحة إيذاء الأطفال جنسياً<sup>(١٠١)</sup>. وهولندا أيضاً تشريعات واسعة تيسر مقاضاة السياحة بدافع ممارسة الجنس مع الأطفال في الخارج. وفي عام ٢٠١٢، سيرتفع إجمالي عدد الموظفين المكلفين بالتحقيق في استغلال الأطفال في المواد الإباحية من ٧٥ إلى ١٥٠ موظفاً. واستهلت العمل وحدة وطنية تضم نحو ٤٠ محققاً، فضلاً عن عشر وحدات إقليمية. ويحظى مدع عام متخصص بسلطة إشراف شاملة على هذه التحقيقات والمحاکمات. وحالياً، يُنظر في ما بين ٣٨٠ و ٤٨٠ قضية من قضايا استغلال الأطفال في المواد الإباحية سنوياً؛ ويتمثل الهدف في زيادة معدّل المقاضاة بنسبة ٢٥ في المائة في السنوات المقبلة. وستتخذ تدابير جديدة لمكافحة استغلال الأطفال في المواد الإباحية ومنع إيذاء الأطفال جنسياً في إطار خطة العمل لمناهضة إيذاء الأطفال للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦<sup>(١٠٢)</sup>.

٩٨-٧٨-(١٠٣)

تتخذ عدة تدابير لتوعية المسؤولين العاميين والمرشدين الاجتماعيين وغيرهم من الجهات الفاعلة الرئيسية بالعلامات الممكنة لاستغلال الأطفال جنسياً، وهم يُدرّبون على أساليب مكافحة هذا الاستغلال بصورة فعالة. ويعامل الأطفال ضحايا الاستغلال الجنسي بأقصى درجة من الحذر. ويستجوب المحققون المتخصصون المعتمدون الأطفال في بيئة مراعية لهم. ويُطالب المسؤولون المكلفون بإنفاذ القوانين بمؤهلات خاصة لاستجواب ضحايا الاتجار بالبشر. وتنص المبادئ التوجيهية لدائرة النيابة العامة بشأن الاتجار بالبشر كذلك على أن بإمكان المدعي العام أن يعترض على استجواب الضحايا القصر في المحكمة.

٩٨-٧٩-(١٠٤)

لا تقبل التوصية. انظر التوصية ٩٨-٧١ ومحتوى ما ورد تحت الجزء التاسع من التقرير الوطني.

٩٨-٨٠-(١٠٥)

تقبل التوصية. تحظى مكافحة الاتجار بالبشر بأؤكد الأولويات<sup>(١٠٦)</sup>.

٩٨-٨١-(١٠٧)

تبذل حكومة هولندا قصارى جهودها لمكافحة الاتجار بالبشر، ولا سيما بالقصّر. انظر ٩٨-٨٠ ومحتوى ما ورد تحت الفقرات ١٠١ و ١٠٢ و ١٠٣ من الجزء العاشر من التقرير الوطني.

٩٨-٨٢-(١٠٨)

تقبل التوصية<sup>(١٠٩)</sup>.

٩٨-٨٣-(١١٠)

تقبل التوصية<sup>(١١١)</sup>.

٩٨-٨٤-(١١٢)

تقبل التوصية. وتوجد بدائل لاحتجاز القصّر مثل الإقامة الجبرية<sup>(١١٣)</sup>.

٩٨-٨٥-(١١٤)

سُحب مشروع القانون المتعلق بزيادة تكاليف الدعاوى.

٩٨-٨٦-(١١٥)

يتسق التشريع الهولندي مع معايير حقوق الإنسان. وتستوفي القوانين الجديدة التي يجري سنّها هذه المعايير. انظر كذلك، على سبيل المثال، ٩٨-٤٥ والفقرة ١٢٠ من الجزء الثالث عشر من التقرير الوطني.

٩٨-٨٧-(١١٦)

انظر ٩٨-٤٥

٩٨-٨٨-(١١٧)

تقبل التوصية. انظر ٩٨-٣٨ ومحتوى ما ورد تحت الجزء الثالث عشر من التقرير الوطني.

٩٨-٨٩-(١١٨)

تقبل التوصية<sup>(١١٩)</sup>.

٩٨-٩٠-(١٢٠)

انظر ٩٨-٣٨ ومحتوى ما ورد تحت الجزء السابع من التقرير الوطني.

٩٨-٩١-(١٢١)

اعتمدت هولندا أحكاماً قانونية تطالب أرباب العمل باتخاذ تدابير لحماية من يعملون عندهم. ولا ترى هولندا موجباً لاتخاذ تدابير إضافية.

٩٨-٩٢-(١٢٢)

تقبل التوصية<sup>(١٢٣)</sup>.

٩٨-٩٣-(١٢٤)

لا يمكن توضيح الفوارق الطفيفة بين أجور الرجال والنساء توضيحاً كاملاً. والسبب الرئيسي لهذه الفجوة هو اضطلاع المرأة أساساً بوظائف في إطار نظام أن المرأة تعمل أساساً في وظائف عدم التفرغ. ويبرز الفارق في الأجور اختلاف المناصب التي تحتلها في سوق العمل. وهذه الفجوة تكاد تكون منعدم في أوساط جيل الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٣ و ٣٥ عاماً). ويُتوقع أن تزول الفجوة في السنوات المقبلة.

٩٨-٩٤-(١٢٥)

انظر ٩٨-٩٣. ولتغيير هيكل المناصب التي تحتلها المرأة في سوق العمل، يلزم تغيير الثقافة السائدة في هولندا. ففي الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٠ بادرت فرقة العمل المعنية بزيادة ساعات العمل على أساس عدم التفرغ بتنظيم نقاش عن كيفية زيادة ساعات عمل المرأة. وصاغت توصيات تناولت زيادة ساعات العمل في الوظائف المضطلع بها حسب نظام عدم التفرغ. وينبغي للعاملين ولأصحاب العمل أن يناقشوا سبل تحسين التوفيق بين العمل والحياة الخاصة.

٩٨-٩٥-(١٢٦)

انظر ٩٨-٩٣ و ٩٨-٩٤ ومحتوى ما ورد تحت الجزء السابع-جيم من التقرير الوطني.

٩٨-٩٦-(١٢٧)

تتسق التوصية مع السياسات القائمة<sup>(١٢٨)</sup>.

٩٨-٩٧-(١٢٩)

تتسق التوصية مع السياسات القائمة<sup>(١٣٠)</sup>.

٩٨-٩٨-(١٣١)

نفذت هولندا هذه التوصية<sup>(١٣٢)</sup>.

٩٨-٩٩-١٣٣)

نفذت هولندا هذه التوصية، حيث يلتحق بالتعليم الإلزامي كل طفل بلغ سن الدراسة، بغض النظر عن وضعه القانوني. انظر ٩٨-٩٨(١٣٤).

٩٨-١٠٠-١٣٥)

انظر محتوى ما ورد تحت الجزئين السابع - جيم والثامن من التقرير الوطني.

٩٨-١٠١-١٣٦)

لا تقبل التوصية. تولى هولندا العناية للتعليم باللغة الهولندية. انظر محتوى ما ورد تحت الجزء الثامن من التقرير الوطني.

٩٨-١٠٢-١٣٧)

تقبل التوصية. انظر ٩٨-٣-

٩٨-١٠٣-١٣٨)

تقبل التوصية. انظر ٩٨-٣٨ ومحتوى ما ورد تحت الجزء السابع من التقرير الوطني.

٩٨-١٠٤-١٣٩)

تقبل التوصية(١٤٠).

٩٨-١٠٥-١٤١)

تُقيّم دائرة الهجرة والتجنس طلبات الأجانب ملتمسي اللجوء في هولندا. ويستوفي هذا الإجراء المعايير الدولية. وتُتاح فرص للاعتراض على قرار الرفض والمطالبة بمراجعته قضائياً.

٩٨-١٠٦-١٤٢)

لا تقبل التوصية. تحوّل السياسة التي تتبعها هولندا احتجاز ملتمسي اللجوء والأجانب الذين لا يملكون وثائق ثبوتية استناداً إلى السياسات العامة المتبعة أو الأمن القومي في انتظار وضع ترتيبات لترحيلهم. ويمكن اللجوء إلى الاحتجاز أيضاً إذا رُفض دخولهم إلى البلد في معابر الحدود. ولا يُلجأ إلى ذلك إلا كملاذ أخير ولا يمكن أن يتجاوز الفترة اللازمة تحديداً لإعادة الشخص المعني إلى بلده. والفترة القصوى لاحتجاز الأجانب الذين لا يمتلكون وثائق ثبوتية في هولندا هي ستة أشهر، تُمدّد في ظروف استثنائية إلى ١٨ شهراً، بما يتسق مع توجيه الاتحاد الأوروبي بشأن إعادة ملتمسي اللجوء(١٤٣).

٩٨-١٠٧-١٤٤<sup>(١٤٤)</sup>

انظر ٩٨-١٠٤-

٩٨-١٠٨-١٤٥<sup>(١٤٥)</sup>

تقبل التوصية. تمثل بدائل احتجاز الأجانب، منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، جزءاً من السياسات العامة المتبعة<sup>(١٤٦)</sup>.

٩٨-١٠٩-١٤٧<sup>(١٤٧)</sup>

انظر ٩٨-١٠٠-

٩٨-١١٠-١٤٨<sup>(١٤٨)</sup>

انظر ٩٨-١٠٠-

٩٨-١١١-١٤٩<sup>(١٤٩)</sup>

انظر ٩٨-٣٨-

٩٨-١١٢-١٥٠<sup>(١٥٠)</sup>

لا تعتبر الإقامة غير القانونية في هولندا جريمة جنائية. بيد أن المقيمين بصورة غير قانونية مطالبون بمغادرة البلد. وإذا لم يغادروه طوعاً، فإنهم يودعون رهن الاحتجاز كمالأخيراً من أجل حملهم على ذلك. وتمثل بدائل الاحتجاز جزءاً من السياسات العامة. انظر ٩٨-١٠٨.

٩٨-١١٣-١٥١<sup>(١٥١)</sup>

انظر ٩٨-١٠٨ و ٩٨-١١٢. وقد وُضعت سياسات خاصة ترمي إلى تفادي احتجاز الأسر التي يرافقها قُصّر. وإذا كان من الضروري مراقبة أسرة لفترة أطول عند التحضير لعودتها، يمكن إيداع أفرادها في مركز تُقيد فيه حرية حركتهم.

٩٨-١١٤-١٥٢<sup>(١٥٢)</sup>تُقبل التوصية<sup>(١٥٣)</sup>.٩٨-١١٥-١٥٤<sup>(١٥٤)</sup>

وُضعت مؤخراً خطة جديدة وعُرضت على البرلمان لتعزيز إجراء اللجوء في هولندا والإسراع فيه: يجب مد ملتسمي اللجوء بمعلومات واضحة في أبكر مرحلة من مراحل الإجراء. وهناك خطط مماثلة خاصة بالقُصّر المستضعفين، تتيح لهم آفاقاً جلية في أسرع وقت ممكن. وعندما يُنكر على طفل حق اللجوء، تكمن أوكد الأولويات في لَمّ شمل الطفل بأسرته في بلده الأصلي. ويُعتبر التعاون الأوروبي أمراً حيويًا في هذا الصدد.

٩٨-١١٦-(١٥٥)

لا تقبل التوصية، حيث يمكن للمجتمع المدني مراقبة إجراء اللجوء في هولندا ومراكز الاستقبال. وأثناء إجراء اللجوء، تُنشط بالمجلس الهولندي للاجئين مهمة مدّ ملتسمي اللجوء بالمعلومات المتعلقة بالإجراء. ويُسمح له أيضاً، بإذن من ملتسمي اللجوء، حضور المقابلات. وللمجلس الهولندي للاجئين حضور في مراكز الاستقبال لمساعدة ملتسمي اللجوء وإسداء المشورة لهم بشأن أي مسائل تخصّهم أو مشاكل تعترضهم. وتزور منظمات غير حكومية دورياً مراكز الاستقبال (مثل المنظمات غير الحكومية المعنية خصيصاً بملتسمي اللجوء من القُصّر).

٩٨-١١٧-(١٥٦)

تراعي السياسات العامة والممارسات الهولندية المتبعة تجاه الأجانب ضعف وضع القُصّر، وبخاصة القُصّر غير المرافقين. وتندرج مصلحة الطفل الفضلى في السياسة والممارسة. وهناك تدابير محددة تتخذ لمصلحة الطفل. إذ يوجد، على سبيل المثال، موظفون مدربون تدريباً خاصاً لإجراء المقابلات مع الأطفال، وتُوفّر مكاتب مخصصة لإجراء المقابلات مع صغار الأطفال، ووُضعت سياسات محددة لملتسمي اللجوء من الأطفال الجنود ومن الإناث اللائي شوّهت أعضاؤهن التناسلية. ولتفادي امتداد الآجال وانعدام اليقين، يجري التركيز دوماً على سرعة اتخاذ القرار. انظر ٩٨-١١٥.

٩٨-١١٨-(١٥٧)

لا تقبل التوصية. انظر محتوى ما ورد تحت الجزء الحادي عشر من التقرير الوطني.

٩٨-١١٩-(١٥٨)

لا تقبل التوصية. فكما هو معروف، لا تؤيد هولندا صكاً دولياً ملزماً قانوناً بشأن الحق في التنمية. ولا يمكن الإعراب عن مسؤولية هيئة بيئية مُمكنة بالنصّ على تعهدات ملزمة. وفضلاً عن ذلك، لا يُعتبر صك ملزم قانوناً أداة مناسبة لتحويل الحق في التنمية من التزام سياسي إلى ممارسة إنمائية. وتعرب هولندا عن بالغ تقديرها للعمل الذي أبجته الفرقة العاملة الرفيعة المستوى. ويُشكل ذلك العمل في رأينا منطلقاً مفيداً لمواصلة العمل على وضع الحق في التنمية موضع التنفيذ.

#### Notes

- <sup>1</sup> All responses to the recommendations are made by the Netherlands, with the exception of the recommendations 98.12, 98.17, 98.18, 98.26, 98.27, 98.32, 98.34 and 98.96 which have been responded to by the Kingdom of the Netherlands (The Netherlands, Aruba, Curaçao and Sint Maarten).
- <sup>2</sup> Ratify the ICRMW (Algeria, Egypt, Islamic Republic of Iran).
- <sup>3</sup> See for more information the national report under 6.
- <sup>4</sup> Consider ratifying the ICRMW (Mexico).
- <sup>5</sup> Study the possibility of ratifying the ICRMW and continue with its efforts to achieve the ratification of the CPRD (Argentina).

- <sup>6</sup> A decision on ratifying the CRPD, which has already been signed by the Kingdom of the Netherlands, is currently in preparation. Given the broad scope of the instrument and its potential impact on many pieces of legislation, this requires major involvement by multiple government ministries and hence is taking considerable time. A decision on ratification is not expected before the upcoming parliamentary elections on 12 September 2012.
- <sup>7</sup> Consider ratifying the ICRMW as well as the International Labour Organization (ILO) Convention 189 (Belarus).
- <sup>8</sup> Proceed swiftly with the ratification of the CRPD and its Optional Protocol (Estonia).
- <sup>9</sup> Ratify the CRPD and its Optional Protocol (France, Australia).
- <sup>10</sup> Consider ratifying the OP-CRPD (Morocco).
- <sup>11</sup> Ratify the OP-CRPD (Islamic Republic of Iran).
- <sup>12</sup> Ratify the CRPD and its Optional Protocol, as well as the Optional Protocol to the Convention of Economic, Social and Cultural Rights (OP-CESCR) (Spain).
- <sup>13</sup> Adopt the necessary measures with a view to ratifying the CRPD and its Optional Protocol (Chile).
- <sup>14</sup> Study the possibility of ratifying the CRPD (Costa Rica).
- <sup>15</sup> Withdraw its reservations to the Convention on the Rights of Children (CRC) (Islamic Republic of Iran).
- <sup>16</sup> Reconsider the possibility of lifting reservations to the CRC (Russian Federation).
- <sup>17</sup> Lift its reservations to articles 26 c, 37 and 40 of the CRC (Uzbekistan).
- <sup>18</sup> Ratify the OP-ICESCR (Slovakia).
- <sup>19</sup> Consider an early ratification of the third Optional Protocol to the CRC on a communication procedure Slovakia).
- <sup>20</sup> Decisions to sign and/or ratify are not expected before the upcoming parliamentary elections on 12 September 2012.
- <sup>21</sup> Approve, in all countries that form the Kingdom, legislation that criminalizes all forms of trafficking in persons (Nicaragua).
- <sup>22</sup> All forms of human trafficking are criminal offences in the European part of the Netherlands (article 273f of the Criminal Code) as well as in the Caribbean part of the Netherlands (the islands of Bonaire, St Eustatius and Saba) (article 286f of the Criminal Code for Bonaire, St Eustatius and Saba). In Aruba, all forms of human trafficking are criminal offences (article 286a of the Aruban Penal Code). In Curaçao, the new Criminal Code also criminalises trafficking in persons as a separate offence. In Sint Maarten, human trafficking is prohibited and extensively penalized in the new criminal code.
- <sup>23</sup> Prohibit corporal punishment in all settings throughout the Kingdom of the Netherlands (Slovenia).
- <sup>24</sup> See article 1:247, paragraphs 1 and 2 of the Dutch Civil Code and articles 300-304 of the Criminal Code.
- <sup>25</sup> Undertake necessary steps in order to harmonize the Dutch law and practice with the European Convention on the Legal Status of Migrant Workers (Turkey).
- <sup>26</sup> Abolish in its criminal legislation the use of life imprisonment to children (Belarus).
- <sup>27</sup> Ensure effectiveness, proper functioning and independence of its national human rights institution (Egypt).
- <sup>28</sup> The institute will open its doors in October 2012. See for more information the national report under 4.
- <sup>29</sup> Accelerate the full operationalization of the National Institute for Human Rights in the near future (Indonesia).
- <sup>30</sup> Expedite the establishment and operationalization of the national Institute for Human Rights which fully complies with the Paris Principles (Malaysia).
- <sup>31</sup> Make full use in practice of the new Institute for Human Rights to promote a coherent approach to human rights issues across the spectrum of different policy areas and human rights situations (Norway).
- <sup>32</sup> See the national report under IV.
- <sup>33</sup> Work with all sectors including the education sector, to ensure the National Human Rights Institute effectively supports the country's commitment to human rights (Australia).
- <sup>34</sup> See the national report under IV.
- <sup>35</sup> Continue to assist, when requested, Aruba, Curaçao and St. Maarten to develop human rights institutions, laws and policies (Australia).
- <sup>36</sup> As democratic states governed by the rule of law, the countries of the Kingdom attach great importance to internationally recognised fundamental rights. The countries Aruba, Curaçao and St Maarten are however responsible for establishing their own human rights institutes. This does not preclude technical or other assistance upon request from the Netherlands if and when necessary. Aruba seeks to create a similar institution on the island to guarantee information and education on, and protection of, human rights in the Aruban community, in cooperation with Curaçao and the Netherlands.
- <sup>37</sup> Formulate a national human rights action plan (Philippines).



- <sup>38</sup> The Netherlands will evaluate the usefulness and added value of developing a national human rights action plan as part of establishing a working relationship with the Dutch National Institute on Human Rights. The government of Curaçao also supports this recommendation. It has for instance decided to establish a national human rights institute in accordance with the Paris Principles, which can be seen as an important step in this direction. The government of Aruba also supports this recommendation. A national human rights action plan will be developed by the Aruban Human Rights Committee.
- <sup>39</sup> Develop a national human rights action plan (Uzbekistan).
- <sup>40</sup> Evaluate the possibility to develop a national human rights action plan (Argentina).
- <sup>41</sup> Draft a national human rights plan which includes public policies and strategies reaching a comprehensive range of human rights (Brazil).
- <sup>42</sup> Keep the Human Rights Council informed about the follow-up to the “Talent to the Top” charter and inform it of the results obtained by signatories (Morocco).
- <sup>43</sup> Continue efforts aimed at promoting and protecting human rights on the ground (Qatar).
- <sup>44</sup> Adopt a national Action Plan on Human Rights Education (Slovenia).
- <sup>45</sup> Apply homogenous human rights standards in the different territories that form the Kingdom of the Netherlands, especially in the Antilles as recommended by CESCR in 2010 (Spain).
- <sup>46</sup> Strengthen its policies and measures for guaranteeing all socio-economic and cultural rights, and ensure those policies not to impede the full enjoyment these rights in the context of global and regional financial crisis (Vietnam).
- <sup>47</sup> Develop a system of recording official statistical data on the most widespread crimes and offences committed on the basis of discrimination taking into account the legal obligations of the Netherlands in registering such crimes (Uzbekistan).
- <sup>48</sup> Over the next year, all statistics on discrimination and racist offences will be recorded and presented in a uniform manner, in order to improve the assessment of trends and the results of government policy. See National Report VII. A. 43.
- <sup>49</sup> Confirm in deed the status of standing invitation to the Special Procedures, in particular by inviting the Special Rapporteurs on the rights of migrant workers, on trafficking in persons, particularly women and children, as well as on the sale of children (Belarus).
- <sup>50</sup> Take effective legal and practical measures to eliminate all forms of discrimination and violence against women and children, particularly women and children belonging to ethnic and religious minorities, including Muslims who still face multiple forms of discrimination with respect to education, health, employment and social and political participation (Islamic republic of Iran).
- <sup>51</sup> See National Report VII. A. and B. In addition see the National Report under VII. The Netherlands does not develop specific policies targeting specific types of discrimination. The Dutch infrastructure to combat discrimination, including bodies like the antidiscrimination services and the Equal Treatment Commission, is accessible to everyone and equipped to deal with discrimination on any grounds.
- <sup>52</sup> Ensure that existing statutes prohibiting gender discrimination are properly implemented and enforced, and increase through effective implementation and enforcement efforts to address violence against women and children (United States of America).
- <sup>53</sup> Devise more specific measures to eliminate discrimination against women, ethnic minorities, migrants, Muslim and people of African origin (Thailand).
- <sup>54</sup> Strengthen its actions against on all forms of discrimination and effectively protect the rights of women, children and immigrants (China).
- <sup>55</sup> Establish mechanisms to monitor, investigate, prosecute and punish incitement to and acts of hatred, intolerance, racism and xenophobia (Egypt).
- <sup>56</sup> Review, amend and repeal its national discriminatory laws and regulations against persons of certain religious backgrounds, in particular Muslim migrants (Egypt).
- <sup>57</sup> Take further measures to combat discrimination in the labour market and combat in particular discrimination based on ethnic origin and discrimination targeting transgender people (France).
- <sup>58</sup> Employers must provide a good working environment. The Working Conditions Act requires employers to prevent and fight discrimination and harassment among their employees. The Social Affairs and Employment Inspectorate monitors the employers’ compliance. Racial discrimination in the labour market, like gender discrimination, is a criminal offence. The Minister of Security and Justice is working to step up antidiscrimination policy to reduce discrimination in general, including discrimination in the labour market. See National Report, VII.C.
- <sup>59</sup> Intensify efforts to combat the dissemination of ideas based on the racial superiority through Internet, as well as other media including racist speech by political parties (Poland).

- 60 The Dutch government subsidises an Internet Discrimination Hotline (MDI), established to receive reports of manifestations of discrimination or racism on the internet. The MDI's main tasks are responding to notifications of discrimination on the internet, removing discriminatory material and contributing to criminal law enforcement. Police services specialised in cybercrime are also involved in investigating reports of discrimination or racism on the internet. The Public Prosecution Service has a special national service dedicated to prosecuting discrimination and racism, the National Discrimination Expertise Centre (*Landelijk Expertise Centrum Discriminatie*, LECD).
- 61 Continue to engage in a national dialogue with a view to promoting respect for diversity and tolerance in line with its obligation under the ICCPR (India).
- 62 A dialogue on diversity and tolerance is imperative in a democratic and pluralist society. A vital dialogue with religious and ethnic groups exists in Dutch society. The diverse and heterogeneous nature of society requires a dialogue with many different kinds of people from different ethnic and socioeconomic backgrounds. For that reason the existing official consultation process, in which eight ethnic minority organisations were regularly consulted, will be replaced by a more flexible dialogue.
- 63 Take all necessary measures to prevent and eliminate all manifestations of racism, Islamophobia, xenophobia, and religious intolerance (Islamic Republic of Iran).
- 64 Take more serious measures to prevent and suppress manifestation of racism, xenophobia and intolerance against minority groups in the country, in particular the Muslims (Malaysia).
- 65 Design a comprehensive policy to address discrimination of national minorities in all areas (Mexico).
- 66 Adopt all the measures necessary to combat discrimination in all its forms, including racism and xenophobia (Nicaragua).
- 67 Develop a national action plan to combat discrimination in consultation with civil society (Norway).
- 68 Appeal the verdict made by the Amsterdam District Court in the case of Geert Wilders on the charges of incitement to hatred and discrimination (Pakistan).
- 69 Strengthen legal and institutional measures to prevent and suppress manifestations of racism, xenophobia and intolerance (Pakistan).
- 70 Ensure adequate registration of discriminatory motives by raising awareness among the legal profession and law enforcement officials of the need to recognize aggravated circumstances specific to hate crimes and discrimination at all levels of prosecution and criminal procedures (Hungary).
- 71 Make further efforts to combat racial discrimination and xenophobia, and to promote racial and religious harmony (Qatar).
- 72 Continue to take measures and actions in line with the fight against discrimination including through guidelines for website moderators to keep their websites free from discriminatory content that constitutes a criminal offence (Romania).
- 73 A digital guideline is currently being drafted to help website moderators keep their websites free from discriminatory content that would constitute a criminal offence. See 98.45 and the National Report VII.A.44.
- 74 Adopt measures to stamp out discrimination arising as a result of the practice of racist, ethnic, or religious profiling (Russian Federation).
- 75 In its recent proposal for a General Data Protection Regulation, the European Commission included rules on profiling that address problems that may arise due to the increasing technical possibilities for in-depth searches of databases containing personal data. The Netherlands endorses the need for clear legislative rules on this subject, given the specific challenges for privacy protection that this technology entails.
- 76 Approve a plan of action to fight discrimination, and against any initiatives of political associations or groups that promote racism or xenophobia (Spain).
- 77 Identify through its domestic discussion effective ways and means to prevent and suppress manifestation of racism, xenophobia and intolerance (Thailand).
- 78 Follow up on the CESCR recommendation to combat racism and xenophobia and to enforce effectively the legal prohibitions against discrimination in the enjoyment of economic, social and cultural rights (Turkey).
- 79 Strengthen policies and measures to prevent and eliminate the manifestations of racism, xenophobia and intolerance in society, in particular during the national and local electoral campaigns (Uruguay).
- 80 Take appropriate measures in combating discrimination and marginalization against vulnerable groups, particularly migrants, minorities, women, children and persons with disabilities (Vietnam).
- 81 Furthermore, the Netherlands' integration measures are aimed at stimulating participation in public life and strengthening social cohesion. These measures are in line with broader policy to promote active citizenship. Participation is essential for successful individual lives and to prevent marginalisation. The Dutch government contributes to this process by helping to shape a society in which anyone who settles here can make a life for themselves through active participation.

- <sup>82</sup> Take more efficient measures to prevent and eliminate manifestations of racism, xenophobia and intolerance in political speech (Algeria).
- <sup>83</sup> The Netherlands finds it difficult to accept this recommendation. The Kingdom of the Netherlands notes in this regard that the terms 'racism' or 'xenophobia' imply the commission of a criminal offence. Such a conclusion can only be drawn post facto by a court of law. To date, no court has drawn this conclusion. Freedom of expression, a key principle of democracy, excludes the possibility of preventive censorship.
- <sup>84</sup> Intensify its efforts to eliminate discrimination against migrants and other minority women, who still face multiple forms of discrimination with respect to education, health, employment and social and political participation (Azerbaijan).
- <sup>85</sup> Intensify its efforts to eliminate discrimination against migrant, black, Muslim and other minority women, who still face multiple forms of discrimination (Bangladesh).
- <sup>86</sup> Intensify its efforts to combat the dissemination of ideas based on racial superiority including racist speech by political parties through the Internet as well as other media (Bangladesh).
- <sup>87</sup> Take measures to address concerns of racial discrimination in the application of its national policies (Botswana).
- <sup>88</sup> Ensure effective national oversight and evaluation of municipal programmes that have been developed to protect the rights enshrined in Article 1 of the Dutch Constitution concerning prohibited grounds for discrimination, in particular ensure that these programmes utilize a broad systematic approach taking into consideration current fiscal realities (Canada).
- <sup>89</sup> Develop a national plan against racism (Costa Rica).
- <sup>90</sup> Adopt effective measures to combat racism, racial discrimination and incitement to racial hatred, and in particular, to prohibit the dissemination of racist and xenophobic propaganda (Cuba).
- <sup>91</sup> Fully implement the measures regarding violence against women as outlined in its UPR interim report and consider implementing the recommendations of the Special Rapporteur on violence against women and CEDAW (India).
- <sup>92</sup> We refer to the recently submitted response of the Kingdom of the Netherlands to CEDAW on the steps taken to implement the recommendations contained in paragraphs 27 and 29.
- <sup>93</sup> Adopt effective measures to combat violence against women and to fight poverty (Cuba).
- <sup>94</sup> Adopt effective measures to improve conditions in prisons, reduce overcrowding and eliminate ill-treatment and forced labour of persons deprived of liberty (Cuba).
- <sup>95</sup> Section 47
- <sup>96</sup> Ensure that in its application of preventive body searches, all relevant human rights are adequately protected, in particular the right to privacy and physical integrity and the prohibition of discrimination on the basis of race and religion (Greece).
- <sup>97</sup> The power to stop and search is strictly regulated in the Netherlands. The mayor of a municipality may designate an area where, for a limited period of time, preventive searches may be carried out in response to a disturbance of or grave threats to public order due to the presence of weapons. The public prosecutor then has discretion to order actual body searches and searches of vehicles and luggage for weapons.
- <sup>98</sup> Build on this success (achieving a total prohibition of corporal punishment of children in all settings in the European part of the Dutch territory) and ensure that this prohibition is also duly implemented in Aruba and the Netherland Antilles by enacting the necessary legislation in this regard (Hungary).
- <sup>99</sup> Report on the implementation of the 2012-2016 Action Plan against Child Abuse, including sexual violence and child pornography, during the next interim UPR report (Hungary).
- <sup>100</sup> Intensify efforts to prevent and combat cases of exploitation of children related to sexual tourism, including through legal measures that effectively protect child victims of sexual exploitation and prostitution, and to bring the perpetrators of these aberrant practices to justice (Uruguay).
- <sup>101</sup> For example, virtual child pornography, obtaining access to child pornography (including but not limited to downloading it) and corrupting and 'grooming' children are all criminal offences.
- <sup>102</sup> For more information see the national report under 10.
- <sup>103</sup> Strengthen training of public order officials, social workers and prosecutors on the way to investigate and verify the complaints of sexual exploitation of children, and prosecute the authors of these offenses, taking into account child sensitivity (Uruguay).
- <sup>104</sup> Adopt practical measures to ensure absolute prohibition of violence against women and cruel treatment of children (Uzbekistan).
- <sup>105</sup> Carry out actions to improve the current strategy to combat trafficking in human beings, taking into account, among other, intensifying investigations, training professional staff and creating assistance centres (Mexico).

- <sup>106</sup> See the National Report X.
- <sup>107</sup> Adopt immediate measures, including reviewing legislation and developing comprehensive strategies to eradicate trafficking in children, sexual exploitation and involvement of adolescents in prostitution (Belarus).
- <sup>108</sup> Continue strengthening the functions of the competent institutions and use of adequate mechanisms to more efficiently combat domestic violence, which mainly affects women and children (Chile).
- <sup>109</sup> A national policy was adopted in 2002 on combating domestic violence. In 2011 a policy evaluation was published, showing that a great deal has been achieved. The government continues to address the problem with a government-wide approach to tackling all forms of domestic violence (including partner violence and child abuse). In July 2012 the government drew up an overview of all the activities carried out as part of the government-wide approach to the domestic sphere. See the National Report under IX.
- <sup>110</sup> Intensify its efforts, at national level and vis-à-vis the different ad-hoc international bodies, to reinforce measures aimed at fighting the use of children in sexual tourism and child pornography (Chile).
- <sup>111</sup> The Dutch government is strongly committed to combating child sex tourism and child pornography. Child sex tourism can only be banned by means of a comprehensive approach, including international action in close cooperation with destination countries, NGOs and travel agencies. The Netherlands has effective legislation in place to combat child sex tourism (tourists' abuse of children during the tourists' holidays in foreign countries). The legislation provides for broad extraterritorial jurisdiction, without requiring that acts be criminal offences in both countries. New legal measures to prevent child sex tourism include an additional provision (effective from 1 April 2012) prohibiting convicted criminals from travelling to destination countries. See the National Report under X, 101, 102 and 103.
- <sup>112</sup> Seek alternative solutions to deprivation of liberty for minors in particular in order to avoid pre-trial detention of minors, while awaiting judgement (France).
- <sup>113</sup> Courts are always obliged to check whether young offenders are eligible for suspension of pre-trial detention, and if not, to explain why there are not adequate conditions for surveillance. Furthermore, first offenders can be sent to a HALT Bureau, where they can make amends in lieu of prosecution. Finally, in special cases the public prosecutor can order pre-trial detention in a young offenders' institution rather than in a police cell. This reduces a young person's time in police custody. A 16- or 17-year-old young offender can be kept at a police station for no more than 10 days, and a 12-to-15-year-old for no more than 3 days.
- <sup>114</sup> Consider additional steps to ensure that any potential changes in court fees are proportionate and affordable, and that they do not prejudice access to the legal system (United Kingdom of the Great Britain and Northern Ireland).
- <sup>115</sup> Enact laws and legislation on freedom of expression in line with both articles 19 and 20 of the ICCPR (Egypt).
- <sup>116</sup> Step up its efforts to comprehensively address this trend (the trend that political and public figures including media made discriminatory and discriminatory speech against Muslims), not only from the freedom of expression perspective but also from socio-cultural point of view (Indonesia).
- <sup>117</sup> Ensure that the freedom of expression, press freedom and internet freedom will not result in racism, intolerance and hatred against minority groups (Malaysia).
- <sup>118</sup> Promote more equal representation of men and women in top positions (Norway).
- <sup>119</sup> Additional information will be reported in our UPR (interim) report. See also the National Report under VII.C.61-64.
- <sup>120</sup> Adopt measures to criminalize incitement to hatred and imminent violence based on religion or belief (Pakistan).
- <sup>121</sup> Adopt legal provisions for reduced working hours, additional paid holidays or another form of compensation in dangerous and unhealthy occupations (Poland).
- <sup>122</sup> Take steps to facilitate equal access to the labour market, including by increasing women's ability to continue as full-time employees following child birth (Norway).
- <sup>123</sup> The Netherlands considers it important that all unemployed people take responsibility for participating in the labour market. This entails using measures and instruments that take account of the individual situation. The government wants to send the message that caring for young children can be combined with paid work, ambition and ongoing personal development. We will support people's efforts to combine work and care through the opportunities offered by flexible working hours and collective labour agreements. In this way employers can have more to offer working mothers and fathers.

- <sup>124</sup> Implement measures to decrease the wage gap between men and women (Norway).
- <sup>125</sup> Pursue an active and strict policy to end unfair pay differences between men and women especially in Government organizations (Greece).
- <sup>126</sup> Ensure that women enjoy equal access to the labour market and equal pay for work of equal value (Slovenia).
- <sup>127</sup> Intensify its efforts to ensure that education, health, employment and social protection programmes are inclusive and not discriminatory. Apply also these measures to all the countries and territories that form the kingdom of the Netherlands (Nicaragua).
- <sup>128</sup> In the Netherlands, educational facilities are available to everyone. People's financial situation is taken into account to make education genuinely available to them.  
In Curaçao the principle of non-discrimination, enshrined in several international human rights instruments to which Curaçao is party as a country of the Kingdom of the Netherlands, is guaranteed by article 3 of Curaçao's Constitution.  
The principle of non-discrimination is also enshrined in article 1 of the Constitution of Aruba. Aruba has a compulsory health insurance for everyone who is registered in the population register. In December 2011, Parliament passed the Compulsory Education Ordinance, which applies to all children aged over 4 and under 17. This Ordinance guarantees access to education to all children, irrespective of their legal status. The Your Neighbourhood Project (Bo Bario) has been set up to improve the quality of life in the various neighbourhoods. It also aims to foster the social cohesion in society by bringing all inhabitants together, without distinction, to take an active role in the upkeep of their own neighbourhood.  
For Sint Maarten the principle of equality and non-discrimination is laid down in article 16 of the Constitution. Pertaining to education programmes being inclusive and not discriminatory, the Ordinance on Compulsory Education guarantees the right of education for all children regardless of their legal status. In September 2009, St Maarten started implementing the compulsory education ordinance. Under this legislation, all children residing in St. Maarten between the ages of four and eighteen must attend school. The ordinance has introduced a change for the better for undocumented children residing in St Maarten.
- <sup>129</sup> Ensure the equal enjoyment of economic, social and cultural rights by all individuals and groups under its jurisdiction and adopt a national plan of action to combat the rise in homelessness (Azerbaijan).
- <sup>130</sup> The enjoyment of economic, social and cultural rights by all individuals within the Kingdom is important in all parts of the Kingdom. Since October 2010 the three small islands in the Caribbean, Bonaire, St Eustatius and Saba, have been part of the Netherlands. The Charter for the Kingdom of the Netherlands mentions several factors that may justify different treatment of Bonaire, St Eustatius and Saba. The paragraph does not contradict the principle of equality or non-discrimination; it is rather an explanation of the way this principle should be applied. The Dutch government has improved the situation on these islands in several respects. A general healthcare system has been introduced. School books are now free. Taxes are lower than in the European part of the Netherlands. On the other hand, wages and benefits are also lower, as higher wages and allowances might attract many people from surrounding areas and cause socioeconomic imbalances. The government and parliament have sought to contrive a package of measures that ensures the economic, social and cultural rights of the people of the islands without having negative socioeconomic effects.  
In 2006 the Netherlands adopted a Community Shelters Action Plan aimed at gradually integrating all homeless people into a comprehensive system (including housing and care). By 2010 about 10,000 homeless people had been successfully helped. Phase 2 of the plan was adopted in 2011.
- <sup>131</sup> Establish guidelines for training on human rights in primary and secondary education, with homogenous curricula in all the educational centres (Spain).
- <sup>132</sup> See the national report under XII.
- <sup>133</sup> Facilitate enrolment of children with missing or incomplete documents, improve the safety situation at schools experiencing difficulties in that regard, and include human rights and child rights education in school curricula at all levels (Azerbaijan).
- <sup>134</sup> See the national report under XII.
- <sup>135</sup> Review and amend national legal and policies integration measures with a view to respect the cultural and religious backgrounds of migrant communities, in particular Arab and Muslim communities (Egypt).
- <sup>136</sup> Consider reinstating the Turkish mother tongue lessons as part of the primary and secondary school curricula (Turkey).
- <sup>137</sup> Strengthen efforts to promote access of persons with disabilities to education and labour market, their legislative protection, in particular through speeding up approval by the Parliament of the CRPD (Ukraine).

- 138 Study the possibility to establish new measures aimed at eliminating any discriminatory treatment towards ethnic minorities (Argentina).
- 139 Develop a migration policy, taking into account the international human rights standards in this respect (Guatemala).
- 140 The migration policy The Netherlands has developed is in accordance with international human rights. Enforcement methods are aimed at ensuring a fast and accurate procedure.
- 141 Promote substantive reforms in the immigration policy, which guarantee its conformity with international standards, revoking measures exposing foreigners to marginalization (Mexico).
- 142 Take all necessary measures, in accordance with international human rights law, to reduce the use of detention of persons solely on grounds of immigration reasons or because they belong to minority groups (Nicaragua).
- 143 Directive 2008/115/EC of the European Parliament and the Council of 16 December 2008 on common standards and procedures in Member States for returning illegally staying third-country nationals. Member States were to comply with the Directive by 24 December 2010.
- 144 Review migration policies that exist in the country with a view to ensure the full application of international standards (Paraguay).
- 145 Introduce measures to reduce detention of individuals solely for immigration purposes and consider other alternatives than detention to use when possible (Sweden).
- 146 A differentiated system is in place for rejected asylum seekers, including alternatives to detention like the requirement to report to the authorities and restriction of liberty. In March 2011 a new policy was adopted on detaining unaccompanied minors who are now housed in facilities run by the Central Agency for the Reception of Asylum Seekers (COA).
- 147 Enact public programs to improve integration of Muslim and other immigrants into Dutch society, and build bridges between communities (United States of America).
- 148 Protect the social and cultural rights of migrants while taking integration measures and policies aimed at migrants (Bangladesh).
- 149 In coordination with OHCH, IOM, ILO and relevant special procedures of the Human Rights Council, develop a comprehensive strategy to protect the rights of migrants and persons belonging to ethnic minorities (Belarus).
- 150 Due to the criminalization of irregular residency in the country, design alternatives for the detention of irregular or undocumented immigrants (Brazil).
- 151 Reduce the number of persons in the detention centres for migrants and create alternative measures to detention, especially for families with children or unaccompanied minors (Ecuador).
- 152 Improve the conditions of migrants detention centres, especially with regard to the medical and psychological attention, as well as contact with the outside (Ecuador).
- 153 In 2008 there was a reorientation of policy on detaining aliens. One of the changes was the adoption of a healthcare plan focusing on the quality of care and the expertise of medical staff, especially nurses, who are given mandatory extra training. The health care provided in detention centres includes psychiatric care.  
Detention centres have regular visiting hours, and people may request additional visiting hours. Every detention centre also has a service desk for practical assistance.
- 154 Review asylum procedures with a view to expediting the decisions in the cases of children asylum seekers as quickly as possible and facilitating family reunion of vulnerable children in an efficient and appropriate manner (United States of America).
- 155 Ensure increased transparency and oversight exercised by civil society of the conditions, in which asylum seekers are kept and treated (Russian Federation)
- 156 Consider additional measures to ensure that the interests of children are properly taken into account in provisions for asylum seeking families, since they are especially impacted by long delays and uncertainty (United Kingdom of the Great Britain and Northern Ireland).
- 157 Carry out investigations into complaints and information on cruel treatments during the expulsions of foreigners from the Netherlands and ensure transparency when investigating such complaints (Uzbekistan).
- 158 Contribute effectively in the operationalization of the right to development at the international level (Pakistan).